"القائمة الموحدة: جبهة موحدة أم جبهة وطنية"

جمال زحالقة *

منذ العام 1999، جرت محاولات كثيرة لتشكيل قائمة واحدة مشتركة للقوى السياسيّة العربيّة التي تشارك في الانتخابات البرلمانيّة، لكنّها لم تكلَّل بالنجاح في انتخابات الكنيست عام 1999 وعام 2003 وعام 2006 وعام 2009 وعام 2013. لم يتحقّق ذلك إلّا قُبَيْل الانتخابات الأخيرة التي جرت في آذار 2015، إذ شُكّلت قائمة مشتركة مكوّنة من الأحزاب الممثّلة برلمانيًّا: الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة؛ الحركة الإسلاميّة؛ التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ؛ الحركة العربيّة للتغيير.

كنت شريكًا فاعلًا في تشكيل القائمة، وكان لي، بعيدًا عن التواضع المصطنع، دَوْر محوريّ في إقامتها. من هنا فأنا لا أتعامل معها كما "المتجوّل الكسول في حديقة المعرفة"، وفقًا قول نيتشه، ولا كشاهد متفرّج على ملابسات تكوينها، بل كطرف فيها وفي هندستها وفي إخراجها إلى النور وفي صياغة عملها في كلّ المحطّات المهمّة.

بدأ الحديث عن تشكيل القائمة المشتركة في أعقاب رفع نسبة الحسم من 2% إلى 3.25%، مما عنى أنْ لا حزبَ من الأحزاب العربيّة يضمن على نحوٍ مؤكّد اجتيازه نسبة الحسم. وكان واضحًا أنّه لن تكون هناك ثلاث قوائم كما كان في الانتخابات البرلمانيّة الخمس الأخيرة، وأنّ هناك إمكانيّتين لاجتياز نسبة الحسم: قائمة مشتركة واحدة، أو قائمتين.

لقد كان موقفي وموقف حزبي (التجمّع) حازمًا وهو قائمة مشتركة واحدة فقط، ورفض تحالفات ثنائيّة وإنْ كانت مغرية. وقمت فور سَنّ قانون رفع نسبة الحسم، خلال الدورة البرلمانيّة الصيفيّة عام 2014، باتّصالات هادئة بعيدًا عن الأضواء مع محمّد بركة، رئيس قائمة الجبهة آنذاك، والشيخ إبراهيم صرصور، رئيس القائمة الموحّدة في ذلك الحين (التي تشكّلت من الحركة الإسلاميّة ومن الحركة العربيّة للتغيير). للحقيقة والتاريخ، أشهد أنّه لم يرفض أيّ منهما الفكرة، بل كان لهما توجُّه إيجابيّ تجاهها. ومع ذلك، شكّك الشيخ إبراهيم صرصور، والحركة الإسلامية عمومًا، في إمكانيّة إقامتها، وذلك استنادًا إلى تجربة الماضي ورفض الجبهة التقليديّ للقائمة المشتركة الواحدة. من جهة أخرى، كان موقف محمّد بركة متحفّظًا لأنّ الأمر لم يكن محسومًا في الجبهة، ولأنّ قوى جِدّيّة داخلها لم تكن متحمّسة لقائمة مشتركة، بل فضّلت قائمتين لاعتبارات تتعلّق بهُويّة الجبهة وبخشية أن يؤدّي غياب التنافس إلى خفض نسبة التصويت بدلًا من رفعها.

داهمَنا الاعلان، أوائل ديسمبر /كانون الأوّل عام 2014، عن انتخابات مبكّرة، وفَرض علينا جدولًا زمنيًّا ضاغطًا لحسم الأمور في وقت قصير نسبيًّا. بناء عليه، جرى تكثيف الاتّصالات على المستويات كافّة، وفي موازاة ذلك بدأت فكرة القائمة المشتركة تترسّخ في الشارع الفلسطينيّ داخل الخطّ الأخضر يومًا بعد يوم كخيار راجح، وصارت تحظى بتأييد

أقوى لدى الجمهور الواسع، الذي دعمها عل نحوٍ جارف، وكذلك لدى القيادات والنُّخَب، التي أيقنت أنّها البديل الأفضل انتخابيًّا وسياسيًّا وشعبيًّا.

من الناحية المبدئيّة، حسمت معظم الأطراف موقفها الداعم لقائمة مشتركة واحدة منذ سنوات طويلة، وبقيت الجبهة طرفًا مركزيًّا لم يتبنَّ مبدأ القائمة المشتركة الواحدة في كلّ المعارك الانتخابيّة السابقة، ولكن هذه المرّة اختلف الأمر حيث نوقشَ الموضوع داخلها بجِدّيّة، إلى أن حُسِم بقرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعيّ، بالدعوة إلى "استنفاد عمليّة تشكيل أوسع قائمة مشتركة"، وتلاه قرار مماثل في كلّ من مجلسَيِ الحزب والجبهة. وبعد أن حسمت الجبهة موقفها الداعم، أصبح هناك إجماع على المبدأ، وجرى الحديث عن ترتيب مقاعد الأحزاب الأربعة المكوِّنة للمشتركة (بعد أن قرّرت الحركة الاسلامية والحركة العربيّة للتغيير أن تتفاوض كلّ منهما على حدة)، حيث جرى ترتيبها بناء على مفتاح الانتخابات السابقة، وتدخّلت "لجنة الوفاق" لحلّ الخلاف على ترتيب المقاعد الإضافيّة الممكنة من الـ12 حتّى الـ15، فقد كان ثمّة تفاهم واتّفاق بين الأحزاب حول بقاء المقاعد الـ11 الأولى على ما كانت عليه في دورة الكنيست المنتهية: 4 للجبهة؛ 3 للإسلامية؛ 3 للتجمّع؛ 1 للتغيير.

ورغم النقاش الحامي الوطيس، خرجت "لجنة الوفاق" بحلّ يستند إلى مبدأ التناوب على المقعد الـ12 بين العربيّة للتغيير والإسلاميّة وعلى المقعد 13 بين الجبهة والتجمّع. لقد كان واضحًا، بعكس بعض الادّعاءات، أنّه إن اتُّفِق مبدئيًّا على تشكيل القائمة المشتركة، فستقوم حتمًا ولن يشكّل ترتيب المقاعد حائلًا دون ذلك. هكذا اتُّفِق على مبدأ المشتركة وعلى تركيبتها، وأعقب ذلك اتّفاق على آليّة عملها في الانتخابات، وجرى تشكيل الطواقم الانتخابيّة. ومن اللافت للانتباه أنّ البرنامج الانتخابيّ للقائمة جاء مفصّلًا ولا يقلّ تفصيلًا عن برامج الأحزاب كلًّا على حدة، ممّا يشير إلى أنّه، رغم الخلافات الأيديولوجيّة العميقة بين الأحزاب، هناك اتّفاق واسع على المواقف والرؤى في السياق البرلمانيّ وفي سياق مواجهة نظام التمييز العنصريّ الإسرائيليّ.

بين مفهوم الجبهة الموحّدة والجبهة الوطنيّة

هناك من يتعامل مع مسألة الوحدة ومع القائمة المشتركة كحالة عابرة في مواجهة صعود "اليمين الفاشيّ"، على نسق الجبهات الموحّدة (وأحيانًا تسمّى الجبهات الشعبيّة) التي بادرت إليها وأقامتها الأحزاب المناهِضة للفاشيّة في أوروبا وغيرها، وعلى الأخصّ الأحزاب الشيوعيّة والاشتراكيّة. في المقابل، يرى آخرون -ومن بينهم كاتب هذه السطور- أنّ الدفاع عن الذات وعن الوجود وعن الحقّ في الحرّيّة والعدالة في مواجهة مشروع كولونياليّ يستلزم بناء "جبهة وطنيّة"، توحّد قوى الشعب في استراتيجية نضال تحرُّريّ مناهض للصهيونيّة، والحاجة إلى الوحدة تبقى قائمة ما دام المشروع الكولونياليّ حاضرًا، وما دام مشروع التحرُّر منه ينبض بالحياة.

لا تنبع فكرة "الجبهة الوطنيّة" من مغريات المكاسب الانتخابيّة عبْر مراكمة قوّة سياسيّة من عناصر عدّة، بل هي نابعة أساسًا من تحليل للواقع وطبيعة الصراع، في سياق نضال تحرّر وطنيّ من تبعات مشروع استعماريّ، واعتبار ما نعيشه واقعًا استعماريًّا؛ فالصهيونيّة هي حركة استعماريّة تلبس الثوب القوميّ، وليست "ممثّلة البرجوازيّة الكبيرة" في سياق "لا استعماريّ"، كما عرّفها البعض. وعلى أساس تعريف الحالة بأنّها استعماريّة، لا مجرّد حالة "تطرُّف يمينيّ"، فإنّ مواجهتها تكون عبر تشكيل "جبهة وطنيّة" كما كان التحالف بين ماو تسي تونغ وشين كاي شيك في الصين، وكما كان "المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ". ولعلّ الفرق بين المفهومَين هو أنّ "الجبهة الموحدة" هي ضدّ الانحراف عن النظام القائم ومحاولة لإعادة الحكم إلى رشده، في حين أنّ "الجبهة الوطنيّة" تنطلق من عدم شرعيّة النظام القائم باعتباره

استعماريًّا عنصريًّا. قد تكون لدى بعض القوى المكوِّنة للتحالف والوحدة قراءةٌ مغايرة لمفهوم الوحدة، إلّا أنّ الأمر الحاسم، في هذه الحالة، ليس قراءات الواقع بل الواقع ذاته؛ فهو الذي يفرض مفهوم "الجبهة الوطنيّة" على الوحدة السياسيّة. وفي حين أنّ حزبًا كالتجمّع، الذي يعتبر نفسه جزءًا من حركة التحرّر الوطنيّ الفلسطينيّ، يميل إلى مفهوم "الجبهة الوطنيّة"، فإنّ قوى ترى نفسها يسارًا إسرائيليًّا تميل إلى مفهوم "الجبهة الشعبيّة". ومع ذلك، إنّ المقارَبات المختلفة لمفهوم الوحدة لا تمنع الوصول، وإنْ من نقاط انطلاق متباينة، إلى المحطّة نفسها، محطّة الوحدة، وهذا ما حصل فعلًا في إقامة المشتركة. وفي محطّة الوصول، للأمور ديناميكيّتها المستقلّة إلى حدّ ما عن نقاط الانطلاق، فمَن جاء إلى الوحدة لسببٍ ما قد يبقى فيها لسبب مختلف.

لا يدور الصراع الحقيقيّ في بلادنا بين يمين ويسار، بل بين مشروع كولونياليّ صهيونيّ ومناهضيه. في حالة المواطنين في إسرائيل، لا فروق جِدّيّة بين اليمين واليسار. على مدى عقود طويلة، كان اليسار الصهيونيّ مهندسًا ومطبِّقًا لسياسات التمييز والإقصاء والتهميش ومصادرة الأرض ومحاصرة الوجود، وهو لا يقلّ خطورة عن اليمين. ليست الوحدة مطلوبة وضروريّة من الناحية المبدئيّة فحسب، بل كذلك من الناحية العمليّة، سواء في هذا أكان في الحكم اليمين الصهيونيّ أم توأمه اليسار الصهيونيّ.

لماذا المشتركة؟

شكّل تأسيس القائمة المشتركة حالة خاصّة هي "الوحدة في حقبة اللا وحدة". لم تكن إقامتها أمرًا مفروغًا منه، ولم تكن ركوبًا لموجة أو سباحة مع التيّار، إذ تعيش المجتمعات العربيّة، بمن فيها المجتمع الفلسطينيّ، حالة من التشظّي والتشرذم والانقسام والتطاحن، وفي هذا الوقت على وجه التحديد قامت وحدة سياسيّة عندنا في الداخل. لعلّ من أهمّ أسباب الذهاب في خيار القائمة الواحدة المشتركة، لا في خيار القائمتين، الرغبة في حماية مجتمعنا من آفات الانقسام والاستقطاب السياسيّ والفئويّ، وكان هذا الاعتبار حاضرًا بقوّة في كلّ محطّات النقاش والحِوار لتشكيل القائمة.

ومن أهمّ الأسباب التي دفعت بقوّة نحو تشكيل القائمة الدعمُ الشعبيّ الجارف لتشكيل قائمة مشتركة واحدة، والذي تحوّل إلى ضغط شديد كان له أثر كبير على اتّخاذ القرار لدى قيادات الأحزاب التي شكّلت القائمة. وقد تجلّى هذا الدعم في كلّ استطلاعات الرأي، التي أجراها "مدى الكرمل" ومؤسّسات أخرى، إذ بلغ مستوى الدعم للقائمة نسبة 85%، وهي النسبة الحقيقيّة التي حصلت عليها في الانتخابات من بين المصوّتين العرب. وتجلّى الضغط في توجُّهات لم تتوقّف من الناس إلى قيادات الأحزاب والتي تلخّصت بجملة: "إذا لم تتوحّدوا، فلن نصوّت لكم!"

كان لرفع نسبة الحسم أثر كبير في التمهيد لتشكيل القائمة المشتركة؛ إذ كان من الواضح أنّ المستهدَف من رفعها هو الأحزاب العربيّة، ولم يخفِ ليبرمان نواياه، حين صرّح بأنّ القانون الذي مرّره سيُضْعف التمثيل العربيّ في الكنيست، وحين قيل له إنّ العرب سيتوحّدون، أجاب بحزم بأنّه "من المستحيل أن يتّفق الشيوعيّون والإسلاميّون". والحقيقة أنّ أثر رفع نسبة الحسم لم يقتصر على مفاعيل الرقم المحدّد، بل وبالأساس في الأجواء الدافعة في اتّجاه الوحدة في إطار الأحزاب وفي صفوف الجمهور الواسع والرأي العامّ، إذ تردّدت مقولة مُفادُها أنّهم أرادوا إضعافنا عبر رفع نسبة الحسم، وعلينا أن نردّ عليهم بتوحيد صفوفنا والعودة إلى البرلمان بقوّة أكبر، وتحويل فعلهم إلى "بوميرانغ" عليهم. وبالفعل، كان هناك تقدير أنّ القائمة المشتركة ستزيد تمثيل الأحزاب العربيّة في الكنيست.

أمّا من الناحية السياسيّة المباشرة، فإنّ وجود حكومة يمين متطرّف وعنصريّ شكّل دافعًا لتوحيد الصفوف لمواجهة المدّ العنصريّ، وللتصدّي لسيل القوانين المعادية للعرب ولحقوقهم. لقد ساد عشيّة تشكيل القائمة المشتركة اعتقاد بأنّ وزننا السياسيّ يزداد بوحدتنا وبارتفاع عدد نوّابنا في الكنيست، وكان هذا الأمر محفّزًا لإنجاز الوحدة وتوظيفها في مواجهة العنصريّة والعنصريّين.

ومن المهمّ كذلك الالتفات إلى أنّه في السنوات الأخيرة أخذ الناس يضيقون ذرعًا بالمناكفات وبالنقاشات الكَيْديّة بين الأحزاب. الأهمّ من هذا أنّ العلاقات المتوتّرة بين القوى السياسيّة أثّرت سلبًا في العمل المشترك وفي أداء مؤسّساتنا الوطنيّة. وكانت الانتخابات، بطبيعة الحال، مسرحًا للتناحر ومحورًا للتوتّر ولزيادة التوتّر. خلال الحديث عن تشكيل القائمة المشتركة، طُرحت الفكرة أنّ تشكيلها قد يلطّف الأجواء، ويحسّن العلاقات بين الأحزاب المشارِكة في الانتخابات البرلمانيّة، ويمهّد الطريق لوحدة أوسع تشمل قوى لا تشارك في انتخابات الكنيست، كالحركة الإسلاميّة الشماليّة وأبناء البلد ورؤساء السلطات المحلّيّة -وكلّهم ينضوون تحت مظلّة لجنة المتابعة، التي هي إطار الوحدة الأوسع والأشمل لكلّ الجماهير العربيّة في البلاد.

تحدّيات

إنّ مجرّد تشكيل القائمة هو في حدّ ذاته إنجاز هامّ وسابقة في تاريخ الجماهير العربيّة في البلاد، إلّا أنّه من الطبيعيّ أن يتطوّر مطلب الوحدة إلى مطلب أن تؤدّي الوحدة دَوْرها المرجوّ بزيادة وزننا وأدائنا وإنجازاتنا، وإلى الحفاظ على الوحدة وصيانتها وتطويرها. لقد شكّل بناء القائمة المشتركة بداية لمرحلة جديدة تفتح آفاقًا جديدة للعمل، وتضع أمامنا تحدّيات متعدّدة، من بينها:

أوّلًا: على العكس ممّا قد يظنّ البعض، النقاش السياسيّ والفكريّ يثري الوحدة ولا يضعفها. في إطار الوحدة يمكن فعلًا أن يكون هناك نقاش جِدّيّ بعيدًا عن الكَيْديّة والمناكَفة. لقد جرى هنا وهناك نقاش، بَيْدَ أنّه غير كافٍ إطلاقًا ولا يفي بالغرض والمطلوب. وكذلك فما زال هناك تَبايُن في التصريحات والمواقف، وكذلك في الأداء السياسيّ بين أعضاء القائمة المشتركة، بالتالي يجب أن يُفتح الباب لحوار ونقاش معمّقين حول قضايا حارقة وقضايا استراتيجية. هذه مَهَمّة القائمة المشتركة، لكنّها بالدرجة نفسها مَهَمّة الأحزاب كلًّا على حدة، ومَهَمّة مثقّفينا ومؤسّساتنا الأهليّة والوطنيّة. تكفي الإشارة هنا إلى بعض المسائل الجديرة بالنقاش: دورنا في المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ؛ الموقف من يهوديّة الدولة؛ استراتيجيات النضال وأدواته؛ تطوير القائمة المشتركة؛ قضايا مجتمعيّة؛ السلطات المحلّيّة؛ الحكم الثقافيّ الذاتيّ؛ القائمة المشتركة ودَوْرها؛ تنظيم الجماهير العربيّة على المستويات كافّة...

ثانيًا: اعتبار الوحدة الوطنيّة وحدة سياسيّة تستند إلى برامج ومشاريع وأهداف سياسيّة، لا مجرّد مناسبة لمراكَمة القوّة وزيادة الوزن. ينطلق هذا التوجه من تفهُّم اعتبارات الأحزاب وحاجتها الطبيعيّة والمفهومة لزيادة قوّتها، شريطة ألّا يكون ذلك على حساب المصلحة الوطنيّة والوحدة الوطنيّة. وبالتالي هناك ضرورة لتطوير بوصلة سياسيّة جماعيّة، وتطوير المشتركة كشخصيّة سياسيّة لها حيّزها وفضاؤها إلى جانب الأحزاب المكوِّنة لها.

ثالثًا: استغلال قوّة المشتركة، بكونها ممثِّلة الجمهور العربيّ في السياق البرلمانيّ، وبكونها القوّة الثالثة في الكنيست حجمًا، لتحقيق إنجازات في مجالات الحياة اليوميّة التي تهمّ المواطن، وهناك مؤشّرات أنّه يمكن تحقيق بعض الأمور، وهو ما يقوّي المشتركة ويزيد ثقة الناس بها. التوقّعات لدى الناس كثيرة، ومبالَغ فيها أحيانًا، وثمّة أهمّيّة للتواصل الدائم مع الناس لاطلاعهم ومشاركتهم في مجريات عمل المشتركة. لقد بدأنا نلمس أنّ الوزارات والمؤسّسات المختلفة

تتعامل معنا بجِدّيّة أكثر لأنّنا موحَّدون. صحيح أنّ التجاوب مع مطالبنا ليس كما نريد، لكنّه بالتأكيد أفضل بكثير من الماضي حين كنّا أكثر من كتلة برلمانيّة واحدة، عملت كلّ منها على حدة.

رابعًا: من المهمّ استثمار الوحدة وسطوتها لطرح قضايانا على المستوى الدوليّ، وقد لمسنا تغيُّرًا إيجابيًّا في التعامل معنا، في لقاءاتنا مع سفراء وقنصليّات دول أجنبيّة، لأنّنا وحّدنا قوانا ولأنّ المشتركة مطروحة كممثِّلة جماعة قوميّة في السياق البرلمانيّ، وليست مجرّد كتلة عاديّة في برلمان. إنّ الوزن الذي تعطيه الأطراف الأجنبيّة، عندما تلتقي بمندوبي الجمهور العربيّ في البرلمان وتتحدّث بلسان واحد، أكبر بكثير ممّا تعطيه حين تلتقي بممثّل الحزب الفلانيّ وبالآخر كلًّا على حدة. كذلك أظهر ممثّلو دول مختلفة إعجابًا بنجاح المشتركة في تذليل العقبات أمام تحقيق وحدة بين تيّارات سياسيّة مختلفة.

خامسًا: ثبت أنّ السلطات المحلّيّة ومؤسّساتنا الأهليّة والوطنيّة والشعبيّة تقيم علاقات وتعمل بالتعاون مع المشتركة على نحوٍ أسهل بكثير من تعاملها مع كلّ حزب على حدة. وهذا كنز كبير للمشتركة لتطوير عملها ولجعله أكثر نجاعة، وقد برز هذا الأمر في قيادة نضال مشترك بين المتابعة واللجنة القطريّة للرؤساء والمشتركة. في الإمكان نقد الأداء الجماعيّ لهذه الأجسام الثلاثة، لحجمها وكثرة مراكز القوى فيها، إلّا أنّنا استبشرنا به كأوّل تجربة نضال مشترك بين الأجسام. التحدّي الكبير الماثل إزاءنا هو تحويل عملِ هيئاتنا ومؤسّساتنا الجماعيِّ إلى نهج شامل فلا يكون الأمر مسألة مزاجيّة أو عابرة.

سادسًا: هل المشتركة هي تحالف برلماني فحسب؟ أم لها دور في العمل خارج السياق البرلماني؟ هناك نقاش جدي ما إذا كان على المشتركة كإطار مشترك ان تخوص انتخابات السلطات المحلية، وهناك سؤال حول دورها في بناء المؤسسات الاهلية والوطنية وفي العمل الجماهيري وفي التحرك خارج الكنيست ايضًا لمواجهة العنف والجريمة والطائفية والتعصب العائلي وقمع النساء وغير ذلك.

سابعًا: ملقى على عاتق المشتركة ترتيب العلاقات الداخليّة وتقسيم العمل وتنظيم المؤسّسات داخلها، ويمكن اعتبار هذا الأمر حاسمًا في ما يتعلّق بمستقبل القائمة. لقد خَطَت المشتركة خطوات هامّة؛ حيث جرى تقسيم عضويّة اللجان، وأقيمت طواقم العمل، ووُضعت أنظمة وإجراءات للعمل البرلمانيّ.

ختامًا

القائمة المشتركة هي خيار صحيح وضروريّ، ويجب الحفاظ عليها وحمايتها وتطويرها واستثمارها سياسيًّا ووطنيًّا لمصلحة شعبنا ولأجل كلّ الأهداف التي قامت من أجلها. بقاء المشتركة ليس مضمونًا سلفًا، وهو بحاجة إلى رعاية دائمة حتّى لا نستفيق يومًا فنجد أنفسنا قد فقدناها دونما قصد. وإنّنا على ثقة أنّ الجميع معنيّ باستمرار القائمة المشتركة، ولكن النوايا وحدها لا تكفي. إنّ المحافظة على المشتركة ودفعها إلى الأمام هي ليست مَهَمّة نوّابها وأحزابها فحسب، بل هي مَهَمّة مثقّفينا ومؤسّساتنا وجماهيرنا عمومًا. علينا ترجمة ذلك بإقامة هيئات مؤازرة للمشتركة، يشارك فيها مختصّون وناشطون، وقد قرّرت المشتركة إقامة لجان استشاريّة، وينبغي تنفيذ هذا القرار فورًا. كذلك إنّ متابعة عمل القائمة وتوجيه النقد والنصح إليها يعزّزان مكانتها عملها. ومن المهمّ أيضًا خلق أجواء سياسيّة جماهيريّة تنزع الشرعيّة تمامًا عن أيّ محاولة لتقسيم القائمة إلى قائمتين أو أكثر.

القائمة المشتركة هي إنجاز تاريخيّ لشعبنا، ورسالة الوحدة التي حملتها أثّرت في وجدان كلّ فلسطينيّ، والمطلوب التأكيد على هذه الرسالة، فهي مساهمة -ولو بسيطة- في المشروع المضادّ للانقسام والتشرذم، والداعم للوحدة والتعاضد.

*** الدكتور جمال زحالقة هو نائب عن التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ في القائمة المشتركة.**